



محمد نعيم بن محمد تقي العرفي الطالقاني

ملخص

منهج الرشاد

في المعاد الجسماني

تحقيق:

رضا استادي

نعیما طالقانی، محمد نعیم بن محمد تقی، قرن ۱۲ ق.
[منهج الرشاد في معرفة المعاد، برگزیده ۱]
ملخص منهج الرشاد في المعاد الجسماني / نعیم طالقانی؛ تحقیق رضا استادی -
مشهد: مجمع البحوث الإسلامية، ۱۳۸۸ ش.
۳۴۰ ص.
ISBN 978-964-971-268-4

فهرست نویسی بر اساس اطلاعات فیبا.
۱. معاد. ۲. خداشناسی. الف. استادی، رضا، ۱۳۱۶ - ب. بنیاد
پژوهشهای اسلامی. ج. عنوان.
۸۱۳۸۸ م ۷ ن ۲۲۲ BP ۲۹۷/۴۴
کتابخانه ملی ایران ۱۶۶۶۴۳۱



ملخص منهج الرشاد

في المعاد الجسماني

محمد نعیم بن محمد تقی العرفی الطالقانی
تحقیق: رضا استادی

الطبعة الأولى ۱۴۳۰ ق / ۱۳۸۸ ش

۱۰۰۰ نسخة - وزیری / الثمن: ۴۱۰۰۰ ریال

الطبعة: مؤسسة الطبع والنشر التابعة للأمانة الرضویة المقدسة

مجمع البحوث الإسلامية، ص.ب ۳۶۶-۹۱۷۳۵

هاتف و فاكس وحدة المبيعات في مجمع البحوث الإسلامية: ۲۲۳۰۸۰۳

معارض بيع كتب مجمع البحوث الإسلامية، (مشهد) ۲۲۳۲۹۲۳، (قم) ۷۷۳۳۰۲۹

شركة به نشر، (مشهد) الهاتف ۷-۸۵۱۱۱۳۶، الفاكس ۸۵۱۵۵۶۰

www.islamic-rf.ir

E-mail: info@islamic-rf.ir

حقوق الطبع محفوظة للنشر

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

المؤلف (ره) وأسرته

هو محمد نعيم بن محمد تقي بن محمد جعفر بن محمد كاظم، المدعو بالملأ نعيما العرفي الطالقاني (ره) من أعلام القرن الحادي عشر الهجري.

أبوه من تلاميذ الميرزا حسن بن الملأ عبدالرزاق اللاهيجي، و من مؤلفاته (غاية المرام في شرح شرائع الاسلام)، توفي سنة ١١٦١ هـ.

وجده الملأ محمد جعفر الملقب «فرشته» المجاز من العلامة المجلسي، و من تأليفاته رسالة (اشتراط الحس في الشهادة) توفي سنة ١١١٣ هـ.

وجده الأعلى الملأ محمد كاظم كان مدرّسا في مدرسة النواب في قزوین، توفي في سنة ١٠٩٤ هـ.

و أخوه الملأ محمد المشهور بالملائكة والد الشهيد الثالث (البرغاني) و من آثاره (تحفة الأبرار في تفسير القرآن)، المتوفى في سنة ١٢٠٠ هـ.

و أخوه الآخر الملأ محمد جعفر والد الملأ آغا القزويني المشهور بالحكمي.

وابنه الملأ محمد تقي سمي جده و صاحب رسالة في صلاة المسافرين.

و حفيده الملا يوسف بن الملا محمد تقي، كان مدرّساً في المدرسة الصالحية بقزوین المتوفي سنة ١٢٦١هـ
و أولاده و أحفاده يُعرفون بالطالقاني و البرغاني و الحكمي و النعماني.

تاريخ ولادته و وفاته

يمكن أن نخمن أنه وُلد قبل سنة ١٠٠٠ هـ ق اعتماداً على نسخة من حاشية الدواني على شرح المطالع و حاشية المير السيد الشريف عليه بخطّه و تاريخ كتابتها ١١١٥ هـ.

و أمّا تاريخ وفاته فلعلّه كان في سنة ١١٨٠ هـ تقريباً كما جاء في مقدّمة موسوعة البرغاني. ومدفنه في طالقان يُزار من قبل المؤمنين.

تأليفاته:

- ١ - أصل الأصول . مطبوع
- ٢ - فصل الخطاب (في القضاء و القدر) نسخته موجودة في مكتبة مجلس الشورى الإسلامي.
- ٣ - حدوث العالم. نسخته موجودة في مكتبة مدرسة المروي بطهران.
- ٤ - تنقيح المرام في شرح تهذيب الأحكام. نسخة منه شاملة لبعض كتاب الطهارة توجد في مكتبة مدرسة المروي بطهران.
- ٥ - العروة الوثقى في إمامة أئمة الهدى. توجد نسخته في مكتبة آية الله المرعشي بقم.
- ٦ - رسالة في جريان التشكيك في العرضيات و الذاتيات.
- ٧ - الحواشي على شرح الإشارات.

٨ - الحاشية على الحاشية للدواني على حاشية المير السيّد الشريف على شرح المطالع.

٩ - رسالة في العلم.

١٠ - منهج الرشاد في معرفة المعاد. و هو من أهم الكتب المؤلفة في المعاد. طبع بحمد الله في ثلاث مجلدات من سنة ١٤١٩ - ١٤٢٤ هـ بمشهد الرضا عليه السلام في منشورات «بنیاد پژوهشهای اسلامی آستان قدس رضوی» مجمع البحوث الإسلامية في الآستانة الرضوية المقدسة.

و الكتاب الذي بين يديك هو ملخصه، لخصناه بحيث يوصل القراء الكرام إلى ما قصده المؤلف (ره) من إثبات المعاد الجسماني، من دون أن يحذف ما له دخل مهم في بيان المطالب و الدلائل.

و من أراد ترجمة المؤلف تفصيلاً أو أراد مطالعة كل ما قاله المؤلف، فليرجع إلى أصل الكتاب و مقدمته. و الحمد لله رب العالمين.

بسم الله الرَّحْمَن الرَّحِيم

سبب تأليف الكتاب

الحمد لله الذي خلق فسوّى، وقَدَّر فهدى، وأَمَات و أَحْيَا، و عليه النشأة
الأخرى، و إليه المنتهى، ليجزي الذين أساءوا بما عملوا ويجزي الذين أحسنوا
بالحسنى. عدلاً منه تبارك و تعالى. والصلاة على خير الورى، أشرف مَنْ بُعث
بالبعث والجزاء، و أكرم من أتى بالنشور و الرجعى، محمّد المصطفى وآله الذين
بهدهم يُهتدى، و بطريقهم يُتدى، صلاة كثيرة دائمة بدوام الأرض و السماء.

أما بعد، فيقول العبد الضعيف النحيف المذنب الجاني، محمّد نعيم بن محمّد تقى
المدعوّ بالعرفى الطالقاني، عفى عنه و عن والديه، و ختم الله لهم بالحسنى، و جعل
آخرتهم خيراً من الأولى:

ذاكرني بعض إخوان الصفا و خلّان الوفا، أنّ التصديق بالمعاد مطلقاً لا يخفى أنّه
ضروريّ في هذه الملة البيضاء والملل السابقة التي أتى بها الأنبياء عليهم التحيّة
والثناء، وأصل من أصول الدين القويم والمذهب المستقيم، لم ينكره أحد من
أصحاب العقول وأرباب الألباب والتهى، إلاّ شُرذمة قليلة من ملاحدة الحكماء، وأنّ
الجسمانيّ منه هو جزء من الإيمان، و ضروريّ في الأديان، و دلّ عليه الكتاب

الكريم و السنّة السمحاء، إذ عليه أدلة واضحة لا يعترىها شوب شبهة ولا ريبية ولا خفاء، وقد أطبق عليه المليون من الحكماء والمتشرعون من العلماء، وقد أقاموا الدليل العقلي على الروحاني منه، إلا أنهم عن آخرهم اعتقدوا الجسماني منه على الوجه الذي أتى به الأنبياء، مثل اعتقادهم للأحكام الفرعية، معترفين بأنه لا يمكن إقامة الدليل العقلي عليه، قائلين بأنه ليس للعقل استقلال ولا مدخل في إثباته بوجه ما، وكفاك شاهداً على هذا قول شيخ الرئيس ابن سينا في الشفاء:

«يجب أن يعلم أن المعاد منه ما هو مقبول من الشرع، ولا طريق إلى إثباته إلا من طريق الشريعة وتصديق خبر النبوة، وهو الذي للبدن عند البعث، وخيرات البدن وشروره معلومة، لا تحتاج إلى أن تعلم، وقد بسطت الشريعة الحقّة التي أتانا بها سيّدنا ومولانا محمد ﷺ حال السعادة والشقاوة التي بحسب البدن، ومنه ما هو مدرك بالعقل والقياس البرهاني، وقد صدّقت النبوة، وهو السعادة والشقاوة الثابتان بالقياس اللتان للأنفس، وإن كانت الأوهام متناقصين عن تصوّرهما الآن، لما نوضح من العلل»^١.

و يقرب منه كلمات المتقدمين والمتأخرين من الحكماء والمتشرعين من العلماء، كما يعلم بالاستقصاء.

و أما بعض المتأخرين منهم كصدر الأفاضل مولانا صدر الدين الشيرازي، فهو وإن تصدّى في بعض مصنفاته الذي سمّاه «الشواهد الربوبية» لإقامة الدليل العقلي عليه، وبذل مجهوده فيه، لكنّه لم يأت بشيء مبين، يفي بتمام المدّعى، كما لا يخفى على من راجع كلامه وتأمل فيه واستقصى^٢.

١ - كتاب الشفاء، الالهيات، فصل في المعاد: ٥٤٥، طبع مكتبة بيدار: ص ٤٢٣، طبع القاهرة.

٢ - الشواهد الربوبية: ٢٦٦، طبع مشهد.

و سألني^١ أنه لا يخفى أنهم عدّوه من أصول الدين لا من فروع الدين. فحينئذ نقول: لو كان الفرق بين أصول الدين وفروعه كما ذكره كثير من العلماء أن الأول ما يستقلّ في إثباته العقل، وإن نطق به الشرع أيضاً، مثل توحيد الله تعالى وإثبات صفاته العليا وعدله، وأصل النبوة والإمامة، والمعاد الروحاني وغيرها، وإن كان إثبات نبوة نبي خاص وإمامة إمام مخصوص موقوفاً على النص أو العصمة، أو إظهار المعجزة ونحوها، وأن الثاني ممّا لا يستقلّ بإثباته العقل، كالصلاة والصيام والزكاة والحجّ والجهاد وأمثالها، فعلى هذا ينبغي أن نقول: يمكن إقامة الدليل العقلي على إثبات أصل الجسماني منه أيضاً. وإن كان إثبات خصوصياته موقوفاً على الشرع، وهم قد اعترفوا بالعجز عن إقامة الدليل على إثباته مطلقاً، وإلا فالفرق ماذا؟ وحينئذ يلزم عليهم ارتكاب أحد الأمرين: إمّا القول بإدراجه في فروع الدين، وهو خلاف ماقرره العلماء، أو القول بأنّه يكفي في إدراج مطلق المعاد في أصول الدين استقلال العقل في أحد فرديه - أي الروحاني منه - وإن لم يستقلّ العقل في إثبات فرد الآخر - أي الجسماني منه - وفيه ما ترى، فإنّ الظاهر أن إدراجه في أصول الدين، إدراج لكلّ فرديه فيها دون أحدهما.

وبالجملة، سواء عدّ من أصول الدين، كما هو الأخرى والأولى، أو لم يعدّ منها، فهل يمكن إقامة الدليل عليه بحيث لا يعتريه شبهة ولا مرأ أم لا؟

فأريت التصديّ للجواب عن هذا السؤال، والاستكشاف عن جليّة الحال، والنظر في أنّه هل يمكن إقامة الدليل عليه أخرى، مع كوني ناقص الذهن، قاصر الفهم، قليل القسط من الفطنة والذكاء، ويبعد عن مثلي إدراك ما اعترف بالعجز عنه فحول الفضلاء، وقد اشتهر بينهم أن الجهالة أدنى إلى الخلاص من فطنة بترء، لكنني

قد امتثلت بقول القائل: «كم ترك الأوّل للآخر»^١.

لذا شرعت مع قلّة البضاعة وفوات الفرصة، وكثرة المشاغل وتوزّع البال، وتشّتت الحال، في تحريره وتهذيبه وتنقيحه بما تيسر وأمكن، امتثالاً لقول القائل: «مالا يذكرك كلّهُ لا يترك كلّهُ»^٢، وابتغاءً لوجه ربّي الأعلى. وخطابي فيه لمن استمسك في العلم بأوثق الأسباب، وجانب الاعتساف، ونظر فيه بعين الإنصاف، فإن رأى فيه خطأ أو عثرة وزلاً، عذرني واستغفر الله لي، فإنّه مقبل العثرات وغافر الخطيئات، وإن وجده مقبولاً لدى الطباع الذكيّة، أنصفني وأعانني بصالح الدعاء في محو السيئات وتضعيف الحسنات، والسلام على من اتّبع الهدى.

١ - من الأمثال المشهورة.

٢ - من الأمثال المشهورة.

مقدمة المؤلف

في: شرح معنى المعاد، وتقسيمه إلى الروحاني والجسماني. ونقل اختلاف الناس في ذلك، وسبب اختلافهم فيه، وتحرير مادّل الشرع على ثبوته وينبغي إثباته بالدليل العقلي، وفي بعض مطالب آخر يناسب تحقيقها هنا قبل الخوض في المقصود.

ف نقول: ذكر الفاضل الكامل العارف محمد بن علي بن أبي جمهور الأحساوي^١ في كتابه المسّوّى به (المجلي لمرآة المنجي) كلاماً بهذه العبارة:

«المحقّقون من الأوّلين والآخرين هم على القول بإثبات المعاد، وإنّما يختلفون في معناه، وقد نُقل عن جماعة من الحكماء الطبيعيّين إنكاره، وكذا جالينوس أنكره لاعتقاده أنّ النفس هي المزاج، وأنّه يفتي، والفاني لا يعاد، خصوصاً أنّه عرض، والأعراض بعد العدم لا يتصوّر عودها، فإذا بطل المزاج بفناء البدن، لا يعود.

نعم القائلون بالمعاد اختلفوا في معناه، فقال بعضهم: إنّ الجسماني فقط، وهو مذهب جماعة من المتكلّمين بناء على أنّ النّفس جسم، وآخرون قالوا: إنّّه روحاني فقط، وهو مذهب جماعة من الحكماء الإلهيّين، وطائفة قالوا: إنّّه جسماني

وروحاني، وهذا على وجهين: أحدهما أن يكون الروح مجرداً عن المادة، فيعاد الجسم، ويتعلق به الروح، أو يتعلق بجسم آخر غير الأول، وهو مذهب قليل من أهل الإسلام، ذهب إليه الغزالي والفارابي، وكل من قال بتجرد النفس من أهل التصوف. والثاني أن يكون الروح جسمانياً أو روحانياً، ويعاد الجسم الأول ويرد فيه الروح، وهو مذهب كثير من أهل الإسلام والنصارى.

فعلم من هذا الاختلاف أن تحقق إعادة مبني على تحقق النفس، وأنها أي شيء هي، فإن هذه الاختلافات إنما نشأت من الاختلافات في النفس كما عرفت، فإن الطبيعيين لما اعتقدوا أن النفس جسم، وأحالوا إعادة المعدوم، أحالوا المعاد مطلقاً. وجالينوس لما قال إنها المزاج نفاه بالكلية. والمتكلمون لما قالوا إنها جوهر جسماني، قالوا إنه إنما يكون بإعادة النفس على حالتها بناءً على أنها إنما الهيكل المحسوس المشاهد، أو أنها أجزاء أصلية، كما في مذاهبهم. وأما الغزالي وأتباعه، لما قالوا بتجرد النفس قالوا إنها تبقى بعد فراق البدن، فعودها ردها إلى البدن مرة أخرى: إما الأول بعينه، أو إلى آخر يماثله. وباقي المسلمين، لما كان مذهبهم في النفس على أنحاء متعددة، فالذي قال منهم إنها جوهر جسماني، أو إنها جوهر روحاني، قائل بأنه لا بد من إعادة الجسم الأول ويرد فيه الروح جمعاً بين الشريعة والحكمة، ويدعون أن هذا منطوق الآيات القرآنية. والإلهيون لما اعتقدوا تجرد النفس وبقاءها بعد فناء البدن، ذهبوا إلى المعاد الروحاني، ومرادهم به قطع علاقة النفس مع البدن.

فبالجملة وقع الاتفاق على وقوع المعاد، وأنه حق وإن اختلفوا في كيفية وقوعه. والدليل المطلق على ثبوت المعاد الجسماني أنه ممكن في نفسه، والصادق أخبر عنه، فوجب القول به، أما الأول، فلأن الإمكان إنما هو بالنظر إلى القابل والفاعل، وهما حاصلان: أما بالنظر إلى الفاعل فلما مر من الأصلين السابقين:

أحدهما كونه قادراً على كل مقدور، والثاني كونه عالماً بأعيان أجزاء
الأشخاص لتعلق علمه بالجزئيات.

وأما الثاني، فلا تفاق قول الأنبياء ﷺ ...

وأما القرآن المجيد فقد جاءت ذكر المعاد فيه في كثير من المواضع، مثل قوله

تعالى:

- ﴿مَنْ يُحْيِ الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ﴾ ١: قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ ۖ
﴿أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ يُجْمَعَ عِظَامُهُ﴾ ٢: بَلَى قَادِرِينَ عَلَى أَنْ نُسَوِّيَ بَنَانَهُ ۖ ٢
﴿وَإِذَا كُنَّا عِظَامًا تَخِرَّةً﴾ ٣
﴿وَقَالُوا لَجُلُودُهُمْ لَمْ شَهِدْتُمْ عَلَيْنَا﴾ ٤
﴿كَلَّمَا نَضَجَتْ جُلُودُهُمْ بَدَّلْنَاهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا﴾ ٥
﴿يَوْمَ تَشَقُّ الْأَرْضُ عَنْهُمْ سِرَاعًا﴾ ٦
﴿وَإِذَا بُعْثِرَ مَا فِي الْقُبُورِ﴾ ٧

إلى غير ذلك مما جاء في هذا المعنى، وهو الكثير. والقول بأن المراد بها
المجازات الدالة على الحقائق، وهو الروحاني، ضعيف؛ لأنها صريحة في
الجسماني، فحملها على المجازات تكذيب للأنبياء ﷺ.

فإذا عرفت ذلك، فقد ظهر لك مما أوردناه من مذاهب القوم توقف المعاد على

مقدمتين:

إحداهما: معرفة النفس وأنها ما هي، حتى يتحقق كيفية الإعادة. والثانية: أن

١ - يس: ٧٨.

٢ - القیامة: ٣-٤.

٣ - فصلت: ٢١.

٤ - ق: ٤٤.

٥ - النساء: ٥٦.

٦ - العاديات: ٩.

٧ - العاديات: ٩.

المعدوم هل يُعاد أم لا؟

فأمّا المقدّمة الأولى فقد وقع فيها التشاجر العظيم والاختلاف الكثير، وخبط أهل الكلام فيها، وتعدّدت آراؤهم تعدّداً كثيراً حتّى قيل إنّها بلغت إلى قريب من أربعين مذهباً، وليس على واحد منها دليل قطعي، وأشهر مذاهبهم القول بأنّها أجزاء أصليّة في البدن من أوّل العمر إلى آخره، وجمهور الفلاسفة وجماعة متصوّفة الإسلام وجماعة من أهل الكلام قالوا بتجرّدها وأنّها جوهر غير جسماني متعلّق بهذا البدن تعلّق التدبير، لاتعلّق الحُلُول، ولهم على ذلك دلائل هي بالصواب أنسب، وبالحق أشبه^١.

ثمّ قال الأحسائي بعد إثبات تجرّد النفس وتحقّق حقيقتها هذه العبارة: «فبالجملة، المعاد الجسماني وغيره يتحقّق على مذاهبهم ويصحّ إثباته، إلّا أنّه تختلف كيفيّاته باختلاف مذاهبهم في النفس.

والقائلون بالتجرّد، هم في الإعادة فريقان: فريق قصّروه عليها وجعلوا عودها إلى العالم العلوي بعد قطع العلاقة البدنيّة وفراغها عن الاشتغال بتدبير البدن عبارة عن المعاد، وهو مذهب جماعة كثيرة من أهل الحكمة، وفريق قالوا: لا بدّ عند القيامة الكبرى من عود الأبدان الجسمانيّة كما كانت، فتردّ العلاقة النفسانيّة على حالها على حسب ما كانت عليه في الحالة الأولى قبل قطع العلاقة، جمعاً بين الحكمة والظواهر النقلية، وهو مذهب جماعة الإسلاميين من الحكماء وأهل التصوّف والكلام»^٢.

وقال صدر الأفاضل مولانا صدر الدين الشيرازي رحمه الله في (الشواهد الربوبية): «الإشراق الرابع - في الإشارة إلى مذاهب الناس في المعاد: إنّ من الأوهام

العامية اعتقاد جماعة من الملاحدة والدهرية، وطائفة من الطبيعيين والأطباء ممن لا اعتداد بهم في الفلسفة، ولا اعتماد عليهم في العقليات، ولا نصيب لهم في الشريعة، ذهبوا إلى نفي المعاد واستحالة حشر النفوس والأجساد، زعماً منهم أن الإنسان إذا مات فات وليس له معاد كسائر الحيوان والنبات، وهؤلاء أربط الناس رأياً وأدونهم منزلة.

والمنقول من جالينوس هو التوقف في أمر المعاد لتردده في أمر النفس هل هو صورة المزاج فتفنى أم صورة مجردة فتبقى؟ ثم من المتشبهين منهم بأذيال العلماء، من ضم إلى إنكاره له أن المعدوم لا يعاد، فيمتنع حشر الموتى.

والمتكلمون منعوا هذا: تارة بتجويز إعادة المعدوم، وأخرى بمنع فناء الإنسان بالحقيقة، لأن حقيقة إنسانيته بأجزائه الأصلية، وهي باقية إما متجزئة أو غير متجزئة، ثم حملوا الآيات والنصوص الواردة في إثبات الحشر على أن المراد جمع المتفرقات من أجزاء الإنسان التي هي حقيقته. فهؤلاء التزموا أحد أمرين مستبعدين من قبل العقل والنقل، والسكوت خير مع من الكلام مع من لا يعلم.

واتفق المحققون من الفلاسفة والمحققون من أهل الشريعة على ثبوت المعاد، ووقع الاختلاف في كيفيته، فذهب جمهور المتكلمين و عامة الفقهاء إلى أنه جسماني فقط، بناء على أن الروح جرم لطيف سار في البدن، وجمهور الفلاسفة على أنه روحاني فقط، وذهب كثير من الحكماء المتألهين ومشايخ العرفاء في هذه الملة إلى القول بالمعادين جميعاً. أما بيانه بالدليل العقلي فلم أر في كلام أحد إلى الآن، وقد مرّ البرهان العرشي على أن المعاد بعينه هو هذا الشخص الإنساني روحاً وجسداً، بحيث لو يراه أحد عند المحشر يقول: هذا فلان الذي كان في الدنيا، فمن أنكر هذا فقد أنكر ركناً عظيماً من الإيمان، فيكون كافراً عقلاً وشرعاً، ولزمه إنكار

كثير من النصوص»^١.

وقال أيضاً:

«الإشراق التاسع - في سبب اختلاف الناس في كيفية المعاد: اعلم أن اختلاف أصحاب الملل والديانات في هذا الأمر وكيفية، إنما هو بسبب غموض هذه المسألة العويصة ودقّتها. وكثير من الحكماء، كالشيخ الرئيس و من في طبقته، أحكموا علم المبادئ، وتبلّدت أذهانهم في كيفية المعاد، حتّى رضيت أنفسهم بالتقليد في هذه المسألة المهمة؛ لغموضها، حتّى أنّ الكتب السماوية المحكمة متشابهة آياتها في بيان هذا المعنى، مختلفة بحسب الجليل من النظر، متوافقة بحسب النظر الدقيق... وفي بعض آيات القرآن: إِنَّ النَّاسَ يُحْشَرُونَ عَلَى صِفَةِ النَّجْدِ والفردانية كقوله تعالى: ﴿وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَمَةِ فَرْدًا﴾^٢.

وكقوله تعالى: ﴿كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ﴾^٣.

وفي بعضها على صفة التجسّم، كقوله تعالى: ﴿يَوْمَ يُسْحَبُونَ فِي الْأَسْوَارِ عَلَى وُجُوهِهِمْ﴾^٤.

وكذلك سؤال إبراهيم الخليل عن الله كيفية إحياء: ﴿أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى﴾^٥.

واستشكال عزيز: ﴿أَتَنبِئُكَ بِمَا يَفْعَلُ اللَّهُ بِعَذَابِكُمْ﴾^٦.

و حكاية أصحاب الكهف تبيناً لهذا الأمر، كما قال تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ أَعِزَّنَا عَلَيْهِمْ لِجَعَلْنَاهُم لِقَاءِ رَبِّهِمْ آيَةً وَعَبْدَ اللَّهِ حَقٌّ﴾^٧.

٢ - مريم: ٩٥.

١ - الشواهد الربوبية: ٢٧٩ - ٢٨٠.

٤ - القمر: ٤٨.

٣ - الأعراف: ٢٩.

٦ - البقرة: ٢٥٩.

٥ - البقرة: ٢٦٠.

٧ - الكهف: ٢١.

فبعض هذه النصوص يدلّ على أنّ المعاد للأبدان، وبعضها يدلّ على أنّه للأرواح، والتحقيق أنّ الأبدان الأخروية مسلّوب عنها كثير من لوازم هذه الأبدان، فإنّ بدن الآخرة كظّل لا زم للروح، أو كصورة ترى في مرآة، كما أنّ الروح في هذا البدن كضوء واقع على جدار، أو كصورة منقوشة في قرطاس...»^١.

الفهرس

المقدمة	٣
مبب تأليف الكتاب	٧
مقدمة المؤلف	١١
في بيان أن الإنسان عبارة عن مجموع النفس والبدن	١٨
في معنى المعاد	٢٠
في بيان كون الاعتقاد بالمعاد ضرورياً في الأديان	٢٥
دلالة الآيات القرآنية على المعاد الجسماني .. ٢٧	
في بيان دلالة الآيات الواردة في إنكار المنكرين للمعاد على أن ما جاء به النبي ﷺ هو المعاد الجسماني	٣٠
معنى المعاد الروحاني والجسماني	٣٤
في الإشارة إلى مبنى إنكار المنكرين للمعاد .. ٣٦	
في الإشارة إلى مبنى القول بالمعاد	٣٩
في الإشارة إلى مبنى القول بمعاد النفس	٥١
إيراد إشكال على القول بالمعاد الروحاني فقط .. ٥٥	
كلام مع صدر الأفاضل	٥٩
حول كلام القوشجي	٦١
المقام الأول: في جواز عدم العالم وامتناعه .. ٦٩	
في أبدية النشأة الأخروية	٧٥
الكلام في النشأة الدنيوية	٨١
في بيان الدليل السمعي على بقاء النفس الإنسانية بعد خراب البدن	٨٣
في بيان الدليل العقلي على بقاء النفس الإنسانية بعد خراب البدن	٨٨
من جملة الدلائل عليه	٨٩
في بقاء النفوس	٩٠
في بيان حال المعاديات من الموجودات في البقاء والقناء	٩٢
في بيان معنى مادل من السمعيات على خلاف كل ماسوى الله تعالى أو على القناء بالسرّة ... ٩٧	
معنى إطلاق الأول والآخر على الله تعالى .. ١٠٥	
المقام الثاني: في جواز إعادة المعدوم وعدمه	١١٠
بيان ضعف احتجاج القائلين بجواز إعادة المعدوم على الجواز بالآيات والروايات	١١٦
محقل ما قدّمناه	١١٩
في بيان أحوال النفس الإنسانية بعد خراب بدنها	١٢١
كلام ابن سينا	١٢٢
حول كلام ابن سينا	١٣٢

بوقوعها يوم القيامة ويجب التصديق بها لكونها	١٣٦	في بيان حال النفوس بعد المفارقة.....
أمرًا ممكنة بالذات أخبر به المخبر.....	٢٤٦	الأبدان المثالية والعالم المثالي.....
كلام المولى صدرا.....	٢٥٠	من جملة الشواهد على وجود العالم المثالي ما
الصراف.....	٢٥٢	يُشاهد في النوم.....
الصراف الديني.....	٢٥٥	حضور أمير المؤمنين عليه السلام في أمكنة متعددة.....
الصراف الأخروي.....	٢٥٩	دلالة الأخبار على ثبوت العالم المثالي و البدن
الأعراف والسور.....	٢٦٤	المثالي.....
الكتاب والحساب والميزان والسؤال.....	٢٦٧	لوازم القوالب المثالية.....
الكتاب.....	٢٧١	في أن القول بالأجساد المثالية في النشأة.....
كلام المولى صدرا.....	٢٧٥	كلام مع الشيخ البهائي والعلامة المجلسي ..
كلام الخواجه نصير الدين.....	٢٧٨	في ثبوت السعادة والشقاوة في عالم البرزخ.....
الميزان.....	٢٨٢	في تجسم الأعمال.....
السؤال.....	٢٨٦	دفع شبهة.....
الحساب.....	٢٩٣	محصل الجواب.....
كلام الخواجه نصير الدين.....	٢٩٥	الثواب والعقاب في البرزخ.....
العقبات.....	٢٩٧	في إثبات المعاد الجسماني الذي نطق به ..
الحوض.....	٣٠١	الأمر الأول أن للإنسان معاداً في دار الآخرة.....
الشفاعة.....	٣٠٢	الأمر الثاني أي كون المعاد جسمانياً.....
الجنة والنار.....	٣٠٣	بيان الأمر الأول من تلك الأمور الثلاثة.....
في بيان أصناف الناس وبيان أحوالهم في الجملة		بيان الأمر الثاني من تلك الأمور الثلاثة.....
في القيامة و في كيفية خلود أهل الجنة في		نتيجة المقدمات.....
الجنة وأهل النار في النار.....	٣٠٤	شبهة الآكل والمأكول مع جوابها.....
في بيان خلود أهل الجنة في الجنة وأهل النار في		بيان الأمر الثالث من تلك الأمور الثلاثة.....
النار.....	٣٢١	شكك مع جوابه.....
توهم عدم سبب للخلود.....	٣٢٤	دقيقة.....
رفع التوهم و بيان سبب الخلود.....	٣٢٧	تذنيب في حشر غير الإنسان.....
حكمة الخلود.....	٣٣٢	في الإشارة إلى دفع شبهات المُكرِّين ..
ردّ كلام محيي الدين وأمثاله في مسألة.....	٣٣٥	في بيان جملة من الأحوال والأمور التي نطق الشرع